

زيادة السمنة» تكبح تقدّم اقتصادات البلدان النامية»



أ ف ب))

يكلف ارتفاع معدلات السمنة الاقتصاد العالمي 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2060، ما سيؤدي خصوصاً إلى تباطؤ التنمية في البلدان المنخفضة الدخل، كما أظهرت دراسة جديدة صدرت الأربعاء. وتقدّم هذه الدراسة التي نشرتها مجلة «بي إم جي غلوبل هلت» أول تقدير للآثار الاقتصادية للسمنة لكل بلد. وهذا المرض الذي يحدّد بمؤشر كتلة جسم (بي إم آي) أكبر من 30 لدى البالغين (أكبر من 25 للوزن الزائد)، قد يؤدي إلى أمراض القلب والسكري والسرطان.

وقالت رايتشل نوجينت كبيرة الباحثين في الدراسة على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة، إن «حوالي ثلثي البالغين يعانون الآن زيادة الوزن أو السمنة على مستوى العالم. ونتوقع أن تكون الحال كذلك لثلاثة من كل أربعة بالغين بحلول عام 2060».

حالياً، تكلف السمنة ما يعادل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنوياً. ومن المتوقع حدوث أكبر الزيادات في البلدان التي تملك موارد أقل.

ويتوقع أن تسجّل الصين والولايات المتحدة والهند أعلى كلفة بالقيمة المطلقة تبلغ على التوالي 10 آلاف مليار دولار

و2500 مليار و850 مليار سنوياً بحلول العام 2060.

ويعتبر النمو السكاني والاقتصادي في بلد معين من العوامل الرئيسية لانتشار السمنة. مع ازدياد ثراء البلدان، تتغير الأنظمة الغذائية، لتشمل المزيد من الأطعمة المصنعة.

وفي بعض البلدان، يعتبر تشيخ السكان عاملاً رئيساً أيضاً في انتشار السمنة، لأن المسنين يواجهون صعوبة في إنقاص الوزن.

وهناك العديد من الإجابات المحتملة وفقاً لفرانثيسكو برانكا من منظمة الصحة العالمية، وقال إن سياسات التسعير، على سبيل المثال، من شأنها أن تفرض المزيد من الرسوم على الأطعمة التي تسهم أكثر من غيرها في السمنة مثل المنتجات الملأى بالدهن أو السكر.

وتشمل التدابير الأخرى وضع ملصقات تعريفية على المنتجات توفر معلومات أفضل للمستهلك، وزيادة الوقاية وتحسين الوصول إلى العلاجات.

وأشار التقرير إلى أن الكلفة الاقتصادية للسمنة لا تُعزى إلى سلوكيات فردية، بل إنها ناتجة عن تأثير أولويات اجتماعية وتجارية.

وخلص سيمون باركويرا من مركز بحوث الصحة والتغذية في المكسيك إلى أنه يجب أن ندرك أن السمنة مرض معقد، ويجب أن نتوقف عن لوم الأفراد ووقف الوصم